

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح القانون الرامي الى تعديل القانون رقم ٢ تاريخ ٢٠٢٥/٥/٩ (إنشاء مناطق اقتصادية خاصة للصناعات التكنولوجية)

بالإشارة الى الموضوع اعلاه نودعكم ريباً اقتراح القانون الرامي الى الغاء المادة ٣١ من القانون رقم ٢ تاريخ ٢٠٢٥/٥/٩ (إنشاء مناطق اقتصادية خاصة للصناعات التكنولوجية)، للتفضل بالاطلاع واعطائه المجرى القانوني اللازم.

بيروت في: ٢٠٢٥/٥/٢٧


د. س. ل. م. ر.

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

اقتراح القانون الرامي الى الغاء المادة ٣١ من القانون رقم
(إنشاء مناطق اقتصادية خاصة للصناعات التكنولوجية)

المادة الأولى: تلغى المادة ٣١ من القانون رقم ٢ تاريخ ٢٠٢٥/٥/٩ (إنشاء مناطق
اقتصادية خاصة للصناعات التكنولوجية)

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بيروت فيه ٢٧/٥/٢٠٢٥


سري

الاسباب الموجبة

لما كان القانون رقم ٢ تاريخ تاريخ ٢٠٢٥/٥/٩ (إنشاء مناطق اقتصادية خاصة للصناعات التكنولوجية) قد تضمن بين أحكامه نص المادة ٣١ التي استثنت المستخدمين والأجراء العاملون في الشركات الاستثمارية المنشأة في المناطق الاقتصادية الخاصة بصناعات التكنولوجيا. ولما كانت المادة عينها قد اعفت أصحاب العمل الذين يستخدمون هؤلاء الأجراء من موجب التصريح والتسجيل ودفع الاشتراكات المتوجبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ولما كانت هذه المادة تخالف احكام المرسوم رقم ١٣٩٥٥ الصادر في ١٩٦٣/٩/٢٦ (قانون الضمان الاجتماعي) بشكل واضح، كما انها تخالف الفقرة (ج) من مقدمة من الدستور التي نصت على العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز او تفضيل. ولما كانت المادة المذكورة وان كانت قد تضمن نصاً يلزم ارباب العمل على تقديمات صحية تماثل على الاقل التقديمات الصحية التي يوفرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للمنتسبين إليه. ولما كانت تقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي يؤمنها الى المنتسبين إليه لا تقتصر على التقديمات الصحية بل تتعداها الى الراتب التقاعدي او تعويضات نهاية الخدمة وتعويضات الوفاة وغيرها من التقديمات

ولما كان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يمثل التكافل الاجتماعي بين جميع الاجراء من عمال ومستخدمين وهو مبدأ لا يجب المساس به وزعزعت.

اتينا باقتراح القانون المرفق آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته واقراره في اقرب وقت.

بيروت فيه ٢٠٢٥/٥/٢٧

